الاسرائيلية من جهة أخرى . وقام الطلاب بقذف قوات الأمن بالحجارة ، واغلقوا الشوارع باطارات السيارات المحترقة والحجارة الضخمة . ومن جهتها ، اغلقت قوات الأمن الاسرائيلية الطرق المؤدية الى المدن الكبرى ، وأقامت الحواجز « لمنع العناصر المعادية من الانتقال من مدينة لأخرى ، والقيام بأعمال التحريض . وقبل ذلك منع الحكم العسكري رؤساء البلديات من الخروج من مجال مدنهم . وحذر مسؤولو الأمن بعض الشخصيات من شرقي القدس المعروفين بعدائهم ، من الاشتراك بالأعمال المخلة بالنظام » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

وأصدرت جميع الهيئات والمنظمات والنقابات والجمعيات الوطنية بيانات هاجمت « سياسات الحكومة في كل ما يتعلق بالاستيطان ، ومصادرة الأراضي ، ودعت لجمع الصفوف من أجل استمرار الكفاح » (**المصدر نفسه**) .

استيطان الخليل ، وردود الفعل

بعد اسابيع كثيرة من تأجيل اتخاذ القرار الرسمي باستيطان الخليل ، قررت حكومة بيغن أخيراً وفي ١٩٨٠/٣/٢٣ ، البدء رسمياً باستيطان الخليل ، عندما رفض بيغن تأجيل ذلك متسائلاً حتى متى ؟

ويبدو أن حكومة بيغن اتخذت قراراً وسطاً لاءمت فيه بين ضغوطات جماعة غوش ايمونيم ومستوطني كريات أربع ، وبين الحاجة لاتخاذ مواقف معينة عشية سفره الى الولايات المتحدة لاجراء مباحثات مع الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي . وهو باتخاذه مثل هذا القرار « يعزز موقف الحكومة الاسرائيلية باجراءات عملية على أرض الواقع » (ر.إ.إ ، العدد ٢٠١٨ ، ١٩٨٠/٣/٢٤،٢٣ ص ٩) .

ويشتمل قرار الحكومة على اقامة مدرسة دينية ومعهد تطبيقي ، حسب خطة قدمها دافيد ليفي وزير الاسكان . وسيقيم في المدرسة ٨٠ طالباً و٢٠ من المساعدين . ويقع المبنى المعد لذلك « بالقرب من كنيس ابونا ابراهيم ، ويشتمل على عيادة وغرف للتعليم . وسيقام المعهد التطبيقي في الطابق الثالث من مبنى هداسا ، حيث سيقيم فيه ٥٠ طالباً ، وسيخصص مكان لسكن المساعدين » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٤) .

ورحبت المجموعات الاستيطانية في كريات اربع بقرار الحكومة ، وقال الحاخام موشي ليفنغر « انه خلال وقت سنتمكن من اسكان بعض عائلات كريات اربع في الخليل » . وارسلت نواة الخليل الاستيطانية برقية الى رئيس الوزراء جاء فيها : « ان اليوم الذي أتخذ فيه قرار استيطان الخليل هو يوم عظيم للشعب اليهودي ، ولدولة اسرائيل ، وحكومة اسرائيل ، ولمدينة الآباء » (**المصدر نفسه**) .

وتميزت ردود فعل المواطنين العرب في الأرض المحتلة بشموليتها ، وحدتها . واعترفت المصادر الاسرائيلية بأن حدة ردود الفعل لم تشهدها المناطق منذ ١٣ سنة وأنها ظاهرة خطرة يجب الحذر من نتائجها .

وبلغت ردود الفعل الذروة في الاجتماع الذي عقد في مبنى بلدية الخليل ، والذي وصفه المراسلون الاسرائيليون بأنه لم يختلف عن أي « اجتماع فلسطيني يعقد في بيروت أو دمشق » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤ و ١٩٨٠/٣/٢٥ ص ٣) . وكان المتكلم الاساسي في الاجتماع فهد القواسمة رئيس البلدية ، فدعا الى فرض مقاطعة كاملة للمحتلين ، وقال : « تستمر حكومة بيغن في الاجحاف بنا ، والاضرار بحقوقنا ، والاستهانة بكرامتنا ، وانا اقترح عليكم قطع كل اتصال مع المحتلين المتغطرسين لفرض مقاطعة عليهم ، وعدم التعامل معهم ، وعدم الشراء منهم ، وان لا نعمل عندهم » . وفضل قواسمة الطرد على البقاء والسكوت على قرار الحكومة الاسرائيلية . وأضاف : « ان سجن نابلس يستوعب ٢٥٠ معتقلا وبامكانهم أن يضعوا فيه ٥٠٠ آخرين أو ١٠٠٠ معتقل ، ولكن ابداً لن يستطيعوا ادخالنا جميعاً الى السجن ، ولا كل سكان الخليل ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة » . ثم هاجم سياسة القوة ، والعجرفة الصهيونية وقال : « لقد زالت الامبراطورية البريطانية ، وسحق النازيون في ستالينغراد ، وسوف يسحق هؤلاء المتغطرسون . لن تخيفنا السجون ولا المعتقلات ولا الأبعاد ، ويجب استعمال جميع الاساليب حفاظاً على كياننا » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) .

اما رئيس بلدية حلحول ، محمد ملحم ، فقال في الاجتماع : « تكفينا الثرثرة ، انظروا ماذا فعلتم